«العليا» أمرت باعتقال رئيس الوزراء على خلفية قضية فساد .. وقادري يخسر الشارع

باكستان: حكومة برويز بين مطرقة القضاء .. وسندان الاحتجاجات

■ تشودري: الجيش والمحكمة العليا يتآمران للإطاحة بالسلطة التنفيذية

طاهر القادري

جانب من اعتصام الأمس

■ الملايين يعتصمون أمام مبنى البرلمان والشرطة تستخدم القوة لتفريق الجموع

اسلام اباد - «كونا» - اصدرت المحكمة العليا الباكستانية امس امرا بالقاء القبض على رئيس الوزراء الباكستاني رضا برويز اشرف و16 شخصا اخرين في قضية فساد خاصة بمشاريع للطاقة الامر الذي يهدد بإغراق باكستان في فوضى سياسية جديدة.

وكان اشرف في ذلك الوقت يشغل منصب الوزير الاتحادي للمياه والطاقة كما كان يشرف على مشاريع تاجير الطاقة التي كانت تولد طاقة ضئيلة بتكلفة عالية وقامت المحكمة آنذاك بإبطال سلطته كوزير في اعقاب اتهامه بتلقي رشاو كما تم اعتبار كافة عقود المشروع غير قانونية.

وفي هذا الصدد قال رئيس القضاة انه يجب اتخاذ اجراءات قانونية بحق كافة المتورطين في هذه القضية.

وفي اعقاب ذلك سادت موجة من القلق في باكستان اثر اعلان اعتقال رئيس الوزراء كما قام الملايين بالاعتصام في حين قام اشرف بعقد اجتماع طارئ في مكتبه حيث التقى جميع كبار المسؤولين والمعنيين إلا انه من غير الواضح ما اذا بات يعتبر غير مؤهل او انه سيقوم بالتنحي من منصبه ام لا.

من جهته قال زعيم حزب الشعب الباكستاني رجا رياض لوكالة الانباء الكويتية «كونا» ان القرار يعتبر مؤهل او انه سيقوم بالتنحي من منصبه ام لا.

انه يتعين على وسائل الاعلام ان لا تخلق حالة من الذعر وان لا تعتبر هذا الامر «مؤامرة».

من جانبه قال مساعد لرئيس الوزراء الباكستاني فواض تشودري إنه «ما من شك» ان جيش البلاد القوي والمحكمة العليا يعملان معا من أجل الاطاحة بالحكومة.

ودعا رجل دين يعتقد انه مدعوم من الجيش إلى استقالة الحكومة بعد قرار الامس

وتجمع ملايين الاشخاص في اسلام اباد امام مقر البرلمان الباكستاني امس بعد مشاركتهم في مسيرة دعا اليها رئيس حركة «منهج القرآن» طاهر القادري للمطالبة بمكافحة الفساد ونشر الديمقراطية وادخال الاصلاحات الانتخابية.

وذكرت مصادر اعلامية لوكالة الانباء الكويتية «كونا» ان القادري يقود مسيرة شعبية تضم الملايين من مؤيديه انتشروا في اسلام اباد على مسافة تفوق ال 37 كيلومترا بدأت عند تقاطع «دي تشوك» بطريق جناح «افنيو» المواجه لمبنى البرلمان الباكستاني حتى منطقة «خان غوجار».

وقال القادري فور وصوله الى اسلام اباد «ان المسيرة انتهت وبدأت الثورة» مطالبا الحكومة بحل مجالس المحافظات على الفور وتحقيق الاصلاحات الانتخابية.

واكد «ان الاعتصام سيستمر ثلاثة ايام وان الوقت حان لتحرير اسلام اباد من السياسيين الفاسدين».

وقال انه حقق جزءا من اهدافه عندما اصدرت المحكمة العليا الباكستانية امر اعتقال بحق رئيس الوزراء فيما يتعلق بقضية فساد خاصة بمشاريع للطاقة.

ويرى محللون سياسيون هنا ان مستقبل مسيرة القادري لا يزال مربكا وغير واضح حتى الآن.

ونجح رجل الدين الصوفي محمد طاهر القادري الذي يعتقد ان الجيش يدعمه في حشد عشرات الالاف من انصاره في العاصمة اسلام اباد للمطالبة باستقالة كبار الزعماء السياسيين في الحكومة المدنية واجراء اصلاحات انتخابية لتطهير الحياة السياسية في باكستان ومحاربة الفساد.

واكتسب رجل الدين شعبية سريعة منذ عودته من كندا قبل اسابيع داعيا للاصلاحات مما لقي هوى بين كثير من الباكستانيين المحبطين.

ولم يتضح الى اي مدى يشكل القادري تهديدا فوريا للحكومة المدنية التي تساندها الولايات المتحدة لكن احتشاد المحتجين حول مبنى البرلمان هو أحدث تحد تواجهه حكومة اسلام اباد كما اضعفت دعوته الى اصلاحات شاملة حزب الشعب الباكستاني الحاكم الذي فشل في التغلب على العديد من المشاكل الصعبة مثل تمرد حركة طالبان وانتشار الفقر.

■ رئيس «منهج القرآن» المسيرة انتهت وبدأت الثورة

والقى القادري خطابا من خلف درع مضادة للرصاص من أمام البرلمان امتدح فيه الجيش والقضاء.

وقال في كلمته التي استخدم فيها الاردية والانجليزية ان الحكومة «جاءت بنهاية سيئة لقواتنا المسلحة تلك القوات المسلحة التي تتسم بالاخلاص الشديد والكفاءة العالية والقدرة العالية والمهنية العالية».

واستطرد «حتى هم لا يستطيعون ان يفعلوا شيئا لان الحكومة السياسية غير قادرة على تحقيق اي شيء من هذه الارض. الاحكام تصدر من جانب القضاء العظيم المستقل لكن الحكومة غير مستعدة لتنفيذها».

وقال متحدث باسم رجل الدين ان المحتجين سيعتصمون امام البرلمان الى ان تحل الحكومة المجلس التشريعي ويتم تشكيل حكومة تسيير اعمال.

وفي وقت سابق اطلقت قوات الامن الباكستانية النار في الهواء واستخدمت الغاز المسيل للدموع في العاصمة اسلام اباد امس في محاولة للسيطرة على الاحتجاجات.

وقال وزير الداخلية الباكستاني رحمن مالك للقنوات التلفزيونية المحلية بعد وقت قصير من فتح قوات الامن الباكستانية النار في الهواء واستخدامها القنابل المسيلة للدموع في مسعى للسيطرة على المحتجين المؤيدين لرجل الدين «لن نقبل بضغوط القادري لان مطالبه غير دستورية».

واظهرت لقطات تلفزيونية بثت على الهواء القوات وهي تطلق النار في الهواء بينما كان مؤيدو رجل الدين يرشقونها بالحجارة.

وابلغ المتحدث باسم القادري رويترز أن الحشود منعت قوات الحكومة من القبض عليه. واضاف ان ستة من مؤيدي القادري اصيبوا بجروح.

ويقول القادري ان الانتخابات المقرر اجراؤها في ربيع هذا العام يجب تأجيلها لأجل غير مسمى لحين استئصال الفساد المستشري في باكستان.

واثارت دعوته انقسامات بين الباكستانيين. ففي حين يراه البعض بطلا إصلاحيا فان اخرين يعتبرونه اداة محتملة في يد الجيش ذي النفوذ والذي له تاريخ من الانقلابات والتدخل في الانتخابات.

وقليلون هم الذين يعتقدون ان الجيش الباكستاني لديه الرغبة في انقلاب اخر خصوصا وأن المحكمة العليا تقف بالمرصاد للجنرالات.

لكن محللين يقولون إن الجيش سيكون سعيدا أن يرى شخصيات مثل القادري تسلط الضوء على عيوب الحكومة وقد يلعب دورا خلف الكواليس لدعمه. وينفي الجيش مساندة القادري.

ويستطيع القادري حشد الالاف من اعضاء منظمته «منهج القرآن» التي لديها شبكة من المدارس والعيادات الطبية وتنظم عمليات اغاثة لضحايا الكوارث الطبيعية.

وقال محمد وقاص إقبال وهو مسؤول حكومي محلي سافر من قرية في البنجاب لحضور احتجاجات اسلام اباد «لقد انفق الكثير من الاموال ويضع حياته على كفه انه هنا لتخليص الناس.» ومثل عدد كبير من المحتجين ينتمي إقبال الى عضوية المنظمة التي يقودها القادري.

وتخشى احزاب سياسية في باكستان من ان يكون الجيش يدعم رجل الدين على امل ان يفجر ازمة تسنح خلالها فرصة للقوات المسلحة للتدخل في الشؤون السياسية للبلاد قبل الانتخابات المقررة في الربيع.

ومن المقرر ان تبدا الحكومة والمعارضة مفاوضات لتشكيل حكومة انتقالية تعد وتشرف على الانتخابات فور حل البرلمان المقرر في مارس. ولم يعلن بعد عن موعد الانتخابات.

وقال ضابط كبير أوضح انه يتحدث بصفته الشخصية ان الجيش لا يريد تكرار الانقلابات العسكرية التي شهدتها باكستان في الماضي لكنه اضاف ان هذه المواجهة يمكن ان تنتهي اذا لعب الجيش دورا «كوسيط».

واضاف «يجب ان نلتزم كلما امكن بالدستور والقانون ونحن نتطلع الى التغيير. قائد الجيش أوضح ذلك.»

وتواجه الحكومة الباكستانية ايضا تمرد طالبان الباكستانية المتمركزة قرب حدود افغانستان

طبول الحرب تقرع لدحر إسلاميي الشمال

التدخل العسكري في مالي: فرنسا تحوز دعم مجلس الأمن وكي مون .. وتستغيث بـ«الخليجي»

■ فابيوس: ننتظر من دول مجلس التعاون مساعدتنا في العملية

مواطنون ماليون يلوحون بالعلم الفرنسي وسط باماكو

الامم المتحدة - «كونا» - حصلت فرنسا على دعم اعضاء مجلس الامن ودعم السكرتير العام للامم المتحدة بان كي مون لقرار تدخلها العسكري الذي بدأ يوم الجمعة الماضي في مالي للتصدي للجماعات المسلحة التي سيطرت على شمالي البلاد واتجهت الى الجنوب في الايام القليلة الماضية للسيطرة على المدن الرئيسة في طريقها الى العاصمة باماكو. وقال السفير الفرنسي لدى الأمم المتحدة جيرار ارو للصحافيين الليلة قبل الماضية عقب اجتماع مغلق عقده مجلس الامن انه اطلع اعضاء مجلس الامن في «شفافية تامة» على التطورات في مالي وان «جميع اعضاء مجلس الامن اعربوا عن دعمهم وتفهمهم لقرار فرنسا بالتدخل العسكري يوم الخميس الماضي لطرد الجماعات الارهابية من شمال مالي».

واضاف ان «جميع اعضاء مجلس الامن ادركوا ان فرنسا تتحرك بمشروعية دولية كاملة وعلى اساس ميثاق الامم المتحدة وبناء على طلب من السلطات المالية».

وشدد ارو على «ان اولويات فرنسا السياسية لم تتغير وهي التنفيذ السريع للقرار رقم 2085 بكل ابعاده لاسيما من خلال النشر الفوري للقوات الافريقية» مؤكدا على ان «هذه القوات ستنتشر في الايام او الاسابيع المقبلة».

كما شدد على ان «الحل الحقيقي سيكون من الناحية السياسية» معربا عن رغبة بلاده بدعم العملية السياسية في باماكو وكذلك المصالحة بين الماليين في الشمال والجنوب والمفاوضات مع الجماعات المسلحة التي تحاول التخلص من الأعمال الارهابية».

يشار الى ان فرنسا بدأت هجومها الجوي يوم الجمعة الماضي بعد اجتياح الجماعات المسلحة مدينة «كونا» التي كانت على خط تقسيم بحكم الامر الواقع بين تلك المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة وتلك المحتلة بالفعل على يد المتمردين.

واطاح الجنود المتمردون في مالي بالحكومة في شهر مارس الماضي وسيطروا على شمال البلاد وسرعان ما سيطرت عليهم جماعات مرتبطة بتنظيم القاعدة التي بدأت فرض الشريعة الاسلامية الصارمة في المنطقة وترغب بتوسيع نطاق سيطرتها في جميع انحاء البلد الواقع في غرب افريقيا.

وأعرب السكرتير العام للامم المتحدة الذي اجرى محادثة طويلة مع وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس يوم الاحد الماضي في بيان صحافي اصدره عن دعمه لفرنسا ورحب باستجابة «الشركاء الثنائيين» لنداء المساعدة من حكومة مالي لمواجهة اجتياح الجماعات المسلحة المتعلقة بتنظيم القاعدة لجنوب مالي.

وأعرب كذلك عن الأمل في ان تسهم هذه الاجراءات الفرنسية على وقف الهجوم الاخير في الوقت الذي تستمر به الجهود من اجل التنفيذ الكامل لقرار مجلس الامن رقم 2085 الذي يهدف الى الاستعادة الكاملة لنظام مالي الدستوري ووحدة اراضيها.

وشدد بان على ان الاحداث الاخيرة تؤكد على الضرورة الملحة لتنفيذ جميع جوانب القرار رقم 2085 بما في ذلك الدعم المالي لقوات الدفاع ونشر بعثة الدعم الدولية التي يقودها الافارقة في مالي التي اذن المجلس بتشكيلها في ذلك القرار.

واكد ان الاستعدادات مستمرة ايضا لنشر فريق متعدد التخصصات تابع للامم المتحدة قريبا في العاصمة باماكو من اجل المضي قدما في طلب الدعم الذي طلبته السلطات المالية من الامم المتحدة بما في ذلك دعمالعملية السياسية والامنية.

واندلعت الاشتباكات في شمال مالي اثر انتشار الجماعات المسلحة في المنطقة بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا وادى اضابة المنطقة بالجفاف الى جانب انعدام الاستقرار السياسي فيها الى تشريد مئات الآلاف من المدنيين في مالي بينما اضطر اكثر من 412 الف شخص الى الفرار من شمال مالي فيما تضرر نحو خمسة ملايين شخص بسبب الصراع.

وفي تطور لافت للاحداث اكد وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس امس أن فرنسا تنتظر من دول الخليج مساعدتها في عملياتها العسكرية في مالي.

وأشار فابيوس، في تصريحات صحافية خلال زيارة إلى دولة الإمارات، إلى أن الدعم المحتمل قد يكون بتقديم إمدادات أو التمويل.

وقال إن وجود قوات فرنسية في مالي لن يعطي دفعة لعمليات تجنيد أعضاء جدد بتنظيم القاعدة، بحسب ما نقلته وكالة «رويترز».

وأضاف: «علينا جميعا محاربة الإرهاب، ولن يشجع الإرهاب أن نحارب الإرهاب.»

وقال الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند خلال زيارته لقاعدة عسكرية فرنسية في أبوظبي امس إن 750 جنديا فرنسيا شارك في العملية العسكرية في مالي.

وأكد هولاند تأكيده على استمرار العمليات الفرنسية في مالي، مشيرا إلى أن تعبئة قوات افريقية في مالي «سيستغرق أسبوعا على الأقل».

وعبرت نحو 30 دبابة فرنسية وسيارة مصفحة إلى مالي من ساحل العاج الاثنين، بحسب ما نقله شهود.

ومن المقرر أن تتولى نيجيريا قيادة القوة الإقليمية وأن تشارك بـ600 جندي.

وتعهدت بنين وبوركينافاسو وغانا والنيجر والسنغال وتوغو بالمساهمة في التحرك.

وسيتم تشكيل القوة الإفريقية بموجب قرار صادر عن مجلس الأمن الذي أقر في ديسمبر/.

وقال وزير الخارجية الفرنسي إنه سيعقد اجتماعا في نهاية يناير/ لمناقشة تمويل التدخل ضد الإسلاميين. وأكد مسؤولون اميركيون أن الولايات المتحدة تقدم معلومات للقوات الفرنسية خلال عملياتها في مالي.

وقال وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا الاثنين - خلال جولة بدول أوروبية - «أعلنا التزاما من جانبنا وهو أن القاعدة لن تجد أي مكان للاختباء»، بحسب ما نقلته «رويترز».

■ نيجيريا تتولى قيادة القوة الإقليمية

دعا لتظاهرة الأسبوع المقبل بالتزامن مع أخرى مناهضة

فنزويلا: حزب تشافيز يحشد أنصاره للرد على معارضيه

■ رودريغيز: 23 يناير «يوم الإمساك بكراكاس»

تشافيز

كراكاس - «وكالات»: دعا الحزب الحاكم في فنزويلا انصاره إلى التجمع في كراكاس يوم 23 يناير الجاري، بالتزامن مع مظاهرة دعا إليها نواب المعارضة في العاصمة أيضا للاحتجاج على استمرار ممارسة الحكومة مهامها في غياب الرئيس هوغو شافيز الذي أجرى مؤخرا اربع عمليات جراحية لاستئصال ورم سرطاني.

ووصف الحزب الحاكم، على لسان مدير حملاته خورخي رودريغيز، يوم المظاهرات المؤيدة لشافيز بأنه «يوم الإمساك بكراكاس» وقال إن انصار الحزب الاشتراكي الموحد في فنزويلا سيتدفقون من الجهات الأربع للعاصمة.

وكان نواب من المعارضة قد دعوا في التاسع من يناير الجاري إلى «مظاهرة حاشدة» في كراكاس تحت عنوان «إعادة الدفاع عن الدستور» مع تأكيد رفض موافقة محكمة العدل العليا على إرجاء قسم اليمين للرئيس شافيز.

كما تسعى المعارضة للتنديد باستمرار الحكومة ونائب الرئيس نيكولاس مادورو في ممارسة المهام من دون توقف رغم بدء الولاية الرئاسية. يذكر أن يوم 23 من الجاري الذي سيشهد المظاهرات يوصف بأنه نهاية النظام الدكتاتوري بزعامة ماركوس بيريز خيمينيز عام 1958، تاريخ عودة الديمقراطية لفنزويلا.

وقد تعذر على الرئيس الذي يتلقى العلاج في كوبا من مرض السرطان، أن يقسم اليمين في العاشر من الشهر الجاري وفق ما ينص عليه الدستور، لأسباب صحية. وفي غيابه، أقسم عشرات آلاف الفنزويليين يمين الولاء له بذلك اليوم في كراكاس بختام تجمع ضخم نظمته الحكومة.

ووفق لوكالة رويترز، فإنه بعد مرور شهر على مغادرة شافيز، لإجراء عملية جراحية رابعة لإزالة ورم سرطاني، تنتقل سيطرته على الحكومة ببطء لأيدي ثالثي من المقربين له قد يشكلون مستقبل البلاد الغنية بالنفط.

وتشير الوكالة -نقلا عن محللين- إلى ظهور نائب الرئيس وخليفته المرجح نيكولاس مادورو، ورئيس الكونغرس ديوسدادو كابيللو، ووزير النفط رفاييل راميريس، وهو وريث سياسي محتمل وقيادي بقطاع الطاقة. ويوصف الثلاثة بأنهم مهندسو عملية الانتقال إلى حكم ما بعد شافيز.

وسيكون توازن القوى بين الثلاثة وقدرتهم على التعاون معا ضروريا لتحديد ما إذا كانت فنزويلا ستستمر على طريق الاشتراكية الراديكالية الذي بدأه شافيز، أو ستتطور نحو إدارة يسارية معتدلة.

في المقابل يقول المعارضون إن فنزويلا تسير بغير هدى، وتخضع لأهواء كوبا حيث يتلقى شافيز العلاج في سرية تكفلها الحكومة.

ونتيجة لإصابته بالسرطان يرقد شافيز في حالة خطيرة بمستشفى في كوبا مما أحدث فراغا في القيادة بعد 14 عاما من الحكم الاشتراكي الذي جعل منه شخصية مهيمنة بأميركا اللاتينية.